

## العراق

## أحدث التطورات

2018. ومن المرجح أن يدفع ارتفاع الطلب المحلي وزيادة الائتمان (وإن كان من مستوى منخفض) التضخم إلى 2.0% عام 2018.

في عام 2018، من المتوقع أن يحقق رصيد المالية العامة الكلي فائضا بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج المحلي ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعار النفط. أدى انخفاض أسعار النفط العالمية في 2015-2016، وزيادة الإنفاق الأمني والإنساني وضعف الرقابة إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية، وسرعان ما أدى إلى اتساع هوة العجز في الميزانية. لكن العجز تقلص عام 2017 بسبب ارتفاع أسعار النفط والتدابير المعتمدة لكبح النفقات الجارية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي وقرض البنك الدولي لأغراض سياسات التنمية. ووسط توقعات بارتفاع أسعار النفط، سيكون أمام الحكومة العراقية حيز متاح في المالية العامة لتمويل إعادة الإعمار، شريطة استمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة. وتحسن العلاقات مع حكومة إقليم كردستان بعد الخلاف المتعلق بالاستفتاء على استقلال الإقليم في عام 2017؛ ووافقت الحكومة الاتحادية على استئناف التحويلات النقدية ويكفي إجمالي إيرادات حكومة إقليم كردستان لدفع الرواتب والمعاشات. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو وفائض الميزانية سيخفضان نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 67.3% عام 2016 إلى 55% تقريبا. كما اعتمدت الحكومة إطارا للرقابة على إصدار الضمانات، التي بلغت 33 مليار دولار (أو 20% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2016، ويُعتقد الآن أن هذه الضمانات، ومعظمها يتعلق بقطاع الكهرباء، تحت السيطرة. وخلال السنوات السابقة اعتمد تمويل أوجه العجز الكبيرة في الموازنة بشكل

بتحسن الوضع الاقتصادي للعراق تدريجيا بعد الضغوط الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية. وبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية عام 2017 تبقى الآن المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات وفرص العمل للسكان. ويتجلى ذلك في الحاجة إلى معالجة ميراث الصراع السابق وتحديات القدرات/الصيانة، بما في ذلك في الجنوب، الذي كان أفقر منطقة في العراق قبل تنظيم الدولة الإسلامية (الشكل 2). يقدر البنك الدولي تكلفة إعادة الإعمار عند 88 مليار دولار. تلقت الحكومة تعهدات بقيمة 30 مليار دولار في شكل قروض وضمانات خلال المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عُقد في شهر فبراير/شباط 2018 في الكويت. قد تتعطل جهود إعادة الإعمار بسبب حالة عدم اليقين السياسي في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو/أيار 2018.

وجاء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عام 2017 أقل من المتوقع. فقد التزم العراق بحصته من إنتاج النفط وفقا لاتفاق أوبك +. وفي عام 2018، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي سيعاود الإرتفاع بنسبة 1.9% بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط وزيادة الاستثمار العام والخاص. كما تشير التقديرات إلى أن النمو غير النفطي يظهر انتعاشا قويا عند 5.2% هذا العام، مدعوما بالنمو واسع النطاق في الزراعة والصناعة والخدمات. كان التضخم منخفضا في عام 2017 بمعدل 0.1% فقط، ولكن الطلب المتزايد دفع التضخم إلى 1.7% في يوليو/تموز

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	38.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	192.9
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	4990
معدل الفقر وفقا لخطة الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)	17.9
معدل الفقر وفقا لخطة الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)	57.3
خط الفقر الوطني <sup>ب</sup>	22.5
رقم جنبي القياسي <sup>أ</sup>	29.5
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات <sup>ج</sup>	69.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظات:

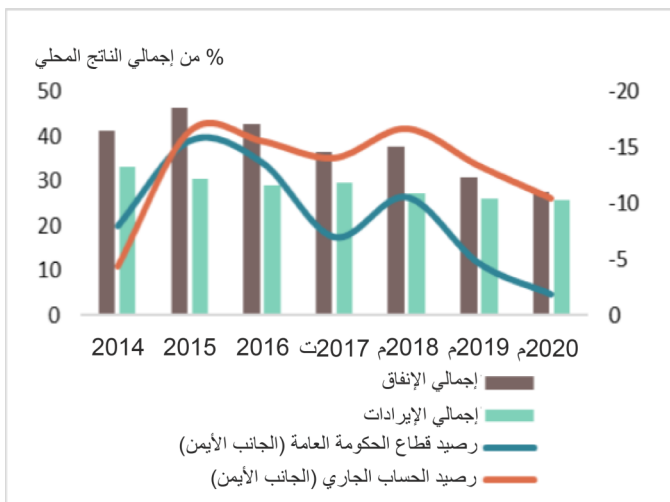
(أ) أحدث قيمة (2012)، وفقا لتعديل القوى الشرائية لعام 2011.

(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2014)

(ج) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

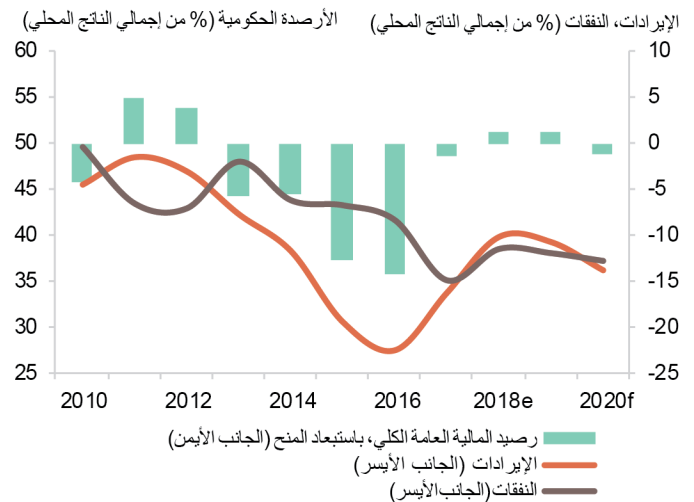
سيظل التعافي من آثار الصراع هو القوة المحركة للاقتصاد غير النفطي في السنوات القادمة، في حين سيشهد النمو الكلي للاقتصاد انتعاشا متواضعا عام 2018 قبل أن يعاود الارتفاع بشكل ملحوظ عام 2019 بفضل ارتفاع إنتاج النفط. تعتمد استمرارية الانتعاش غير النفطي على جودة عملية إعادة الإعمار. وستتيح أسعار النفط المرتفعة المجال لتمويل إعادة الإعمار، إذا استمر ضبط النفقات الجارية. ووصل معدل الفقر إلى 22.5% عام 2014، ومازال مليوننا عراقي يعانون النزوح.

الشكل 2. جمهورية العراق / معدل عدد الفقراء



المصادر: تقديرات نموذج محاكاة مصغر لخبراء البنك الدولي.

الشكل 1. جمهورية العراق / حسابات المالية العامة



المصادر: وزارة المالية، وتوقعات خبراء البنك الدولي.

## المخاطر والتحديات

لا تزال التحديات قائمة بسبب المخاطر السياسية والاعتماد على عائدات النفط والوضع الإقليمي. وقد يؤدي استمرار عدم اليقين السياسي عقب الانتخابات إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي في المحافظات التي تأثرت جراء الصراع. كما أن غياب التزام واضح في موازنة 2018 بشأن إدارة فاتورة الأجور وتخفيض الدعم يمكن أن يضعف ضبط أوضاع المالية العامة ويقلص الحيز المتاح للإنفاق على إعادة الإعمار في الموازنة. ولا يمكن اعتبار تهديد تنظيم الدولة الإسلامية قد انتهى تماما ما لم يتحقق الاستقرار في سوريا أيضا. ولا تزال قدرة العراق على التوسع في إنتاج وتصدير النفط مقيدة، مما يفاقم المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار الخام. وقد يؤدي فرض عقوبات أمريكية على إيران إلى تقليص التجارة غير النفطية إذ أن إيران هي أكبر شريك تجاري غير نفطي للعراق، وقد تؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية الأساسية.

شبكة البنية التحتية المدمرة في البلاد والاستهلاك الخاص والاستثمار. لكن الانتعاش المستدام في القطاعات غير النفطية سيعتمد على الانتقال من التعافي الفوري بسبب تحسن الأمن إلى تنفيذ استثمارات عالية الجودة بتمويل آمن. وبالتالي، ستبقى إعادة الإعمار بمثابة مخاطر تصاعدية بالنسبة للنمو (وليس في خط الأساس) نظرا لاستمرار حالة عدم اليقين حول كيفية سير العملية.

ومن المتوقع أن يظل التضخم معتدلا عند 2% في عام 2019. وسيستجيب الوضع الأمني الأكثر استقرارا المجال أمام زيادة الاستهلاك والاستثمار من جانب القطاع الخاص، مما يزيد الطلب على واردات السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وسيظل وضع الموازنة إيجابيا عام 2019 مدفوعا إلى حد كبير بأسعار النفط المتوقعة والإنفاق على إعادة الإعمار، ولكنه سيتحول إلى عجز صغير بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري محدودا طالما استمرت أسعار تصدير النفط العراقي في الارتفاع. ونتيجة لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يستمر تراجع الدين العام وأن يبقى في مسار يمكن تحمله في الأمد المتوسط.

رئيسي على المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف، وإصدار السندات السيادية في بعض الأحيان، والتمويل النقدي غير المباشر من البنك المركزي العراقي. وفي عام 2018، سيعزز ارتفاع أسعار النفط فائض الحساب الجاري بنسبة 2.1% من إجمالي الناتج المحلي وستزيد الاحتياطيات الأجنبية إلى ما يعادل ثمانية أشهر من الواردات، مما سيعيد بناء الاحتياطيات المستخدمة في مواجهة الصدمات الخارجية.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 6.2% عام 2019 بدعم من ارتفاع إنتاج النفط. في السنوات التالية، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط قليلا، مما يخفض النمو الإجمالي إلى 2.5% في المتوسط حتى 2023، بسبب محدودية قدرة الحكومة العراقية على تعبئة الاستثمار في القطاع النفطي. ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي إيجابيا على خلفية ارتفاع الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء

### الجدول 2. العراق/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	2015	
2.9	6.2	1.9	-2.1	13.0	2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
4.7	6.3	1.5	0.1	11.1	20.0	الاستهلاك الخاص
-1.9	-1.8	2.0	4.0	3.4	31.6	الاستهلاك الحكومي
-1.9	3.5	18.5	-12.6	-15.2	-2.1	استثمارات إجمالي رأس المال الثابت
1.2	5.1	2.2	-0.2	13.2	28.2	الصادرات، السلع والخدمات
-0.8	3.1	19.9	-0.9	-5.0	11.2	الواردات، السلع والخدمات
2.9	6.2	1.9	-2.1	13.0	2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
7.9	8.0	7.8	-3.9	-0.3	-36.9	الزراعة
1.8	6.9	0.4	-3.9	20.3	7.4	الصناعة
5.1	4.6	5.1	2.6	-1.2	-2.4	الخدمات
2.0	2.0	2.0	0.1	0.4	1.4	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-3.5	-1.2	2.1	1.2	-9.0	-6.5	ميزان الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي
-1.1	1.1	1.2	-1.4	-14.2	-12.8	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
51.7	52.7	54.7	61.8	67.3	56.7	الدين (%) من إجمالي الناتج المحلي
0.4	2.7	2.8	-0.4	-13.5	-12.1	الرصيد الأولي (%) من إجمالي الناتج المحلي

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.